



المراة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وأثارها في متغيرات المجتمع

دراسة تحليلية لبعض النساء القياديات في المجتمع الليبي

د. إبراهيم سالم القيب . أ. كريمة إمام علي
قسم - علم الاجتماع - كلية التربية - يفرن - جامعة الزنتان .

المخلص:

أسهمت الدراسة إلى فهم واقع المراة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وأثارها في متغيرات المجتمع وقطاعات الدولة ، ومعرفة أهم المناصب القيادية التي تشغلها المراة الليبية والتحولات الاجتماعية في مشاركة المراة في قضية صنع القرار، وماهي مكانة المراة في المجتمع وأهم التغيرات التي تحدثها في المجتمع ونسبة النساء القيادات السيادية في المجتمع الليبي ، وماهي الصعوبات التي تعترض المراة عند توليها المناصب القيادية؟ والعوامل المؤثرة في جذب المراة للعمل ودور المراة الليبية في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وبعض المبادئ الجوهرية بخصوص المراة الليبية في خطط سياستها التنموية والاجتماعية والتعليمية، والإعلامية ، وشملت أسباب تفهقر مكانة المراة في العهود السابقة وانفصالها عن الحياة العامة والمجتمعية ، و- أيضا- أهم التحولات الاجتماعية وقضايا مشاركة المراة ، وأسفرت الدراسة على نتائج ، ومؤشرات علمية تسهم في تغيير مستوى الاستجابة من السلطات الحكومية في تحسين دور مشاركة المراة في كافة الميادين والأصعدة بشكل فعال وإيجابي ، مما يؤثر على تحسين التجاوب والتعاون من كافة الفئات وشرائح المجتمع إلى الأفضل .

المقدمة:

المراة هي جزء لا يتجزأ من المجتمع ، وقد منح البارئ - عز وجل - منزلة كبيرة في الإسلام ، و، ضمن حقها في شتى مجالات الحياة وصنع القرار ، إضافة إلى الدور الكبير الذي تقوم به داخل المجتمع الإنساني وازدهار الحياة وتطورها، وإن واجبات المراة في البيت لا تعيقها عن ممارسة العمل في مجالات أخرى من الحياة ، وقد أبدعت في أكثر الميادين تعقيدا ، وبإصرارها وجهدها للنهوض بالمجتمع.



وحظيت المرأة باهتمام المجتمعات الإنسانية التي تسعى إلى التطوير والنهوض بنفسها، وذلك بسبب فعاليتها الكبيرة في أي موقع تتواجد فيه ، وخاصة أن المرأة تمتلك قدرات عقلية فائقة ومهارات لا يستهان بها تماماً فإن وجودها في سائر الأعمال المختلفة هو أمر في غاية الأهمية، ومن هنا فإن الاعتناء بتعليم المرأة وتمكينها في مجتمعها يحقق المنفعة المنشودة للمجتمع .

والمجتمعات المتحضرة أكدت على دور المرأة الرئيسي في صنع القرار، وتحمل المسؤولية للمناصب العليا في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية ، حيث أثبتت جدارتها من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية للهيئات والمنظمات الدولية التي تُعنى بحلّ قضايا المجتمع .

ففي المجتمعات العربية ، أثبتت المرأة جدارتها بكونها أصبحت مسؤولة عن بعض المراكز العليا كما أنها أثبتت مهاراتها المختلفة في إدارة الوزارات والمؤسسات الكبرى بمختلف أصنافها سواء أكانت التعليمية والتربوية أو الإعلامية ، أو حتى في مجال الصحة والاقتصاد، وكذلك في دفع عجلة التقدم والحضارة بشكل فعال.

بعد عام 2011 سجلت المرأة حضوراً ملفتاً في المواعيد الانتخابية والعمل الأهلي في مختلف أنحاء البلاد، وغيرت مكانتها للأفضل ، إذ مكنتها من تقلد مناصب لم تكن تحظى بها في السابق ،من بينها الانضمام إلى (البرلمان الانتقالي إلى المجالس البلدية) ومع الجدية والكفاءة اللتين أظهرتهما المرأة الليبية في المواقع الرسمية التي تصدرتها، حيث أثبتت جدارتها والتزامها كبير في العمل التطوعي أيضاً ، ضمن مختلف مكونات المجتمع الليبي .

ولهذا جاءت هذه الدراسة التي نحن بصددتها وهي المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وأثارها في متغيرات المجتمع ، وإبراز أهم المناصب التي تشغلها المرأة والأدوار التي تقوم بها مقسمة إلى مجموعة من الفصول ،

حيث شملت الإطار العام للدراسة من خمسة فصول تضمّن الفصل الأول مشكلة الدراسة وتساؤلاته ومصطلحات العامة للدراسة أما الفصل الثاني تضمن الإطار النظري للدراسة عبر أربعة محاور عن المرأة الليبية بصورة خاصة والمرأة العربية بصفة عامة ، والتحديات التي تواجههن ، وأهم مقومات الجذب والنجاح للمرأة ، و- أيضاً - النظريات المفسرة للدراسة والدراسات السابقة والاجراءات المنهجية ونتائج الدراسة أخيراً التوصيات والمقترحات .



تحديد المشكلة :

قضية تولي المرأة الليبية المناصب القيادية هي قضية مجتمعية تحتاج إلى وعي واهتمام أكبر لدى المسؤولين وشـرائح وفئات المجتمع بشكل عام ، فالمجتمع ينظر للمرأة بأنها ضعيفة ، وليست لهن القدرة لتولي المناصب القيادية بكافة مستوياتها، وذلك بسبب النظرة الدونية ، وادعاء عدم قدرتهن في تنفيذ المهام والاختصاصات الكبيرة للدولة ، وهذا يدل على النظرة السلبية اتجاه المرأة والشك في قدراتهن ومهاراتهن في بناء الدولة ، ويعتقد البعض أن القضية تخص النساء فقط ، إلا أن الصحيح هي قضية مجتمعية تُعد من القضايا الأكثر اهتماما لدى المخططين للدولة الحديثة ، حيث أنها شريك أساسي في بناء الدولة والنهوض بالمجتمع لدورها الفعال في تربية إعداد الأجيال، فالمرأة تتحمل الكثير من أجل من حولها ،وقد برعت في الكثير من المجالات ، ونافست الرجال محليا وعالمياً ، حيث أثبتت أنه لا يمكن وصف المرأة بالضعف وقلة الذكاء فقد وصلت إلى تولي العديد من المناصب القيادية والسيادية عربيا ودوليا .

لذلك جاءت هذه الدراسة تحدد مشكلة المرأة الليبية في تولي المناصب القيادية وآثارها في متغيرات المجتمع ، وتكمن أهمية الدراسة التحليلية في فهم الواقع الليبي نحو المرأة ، والتوعية والنهوض بأهمية دور المرأة في المجتمع، والتّعرف على المشاكل والصعوبات التي تعترضها أثناء قيامها بعملها.

تساؤلات الدراسة:

1. ما أهم المناصب القيادية التي تشغلها المرأة الليبية؟
2. ماهي التحولات الاجتماعية في مشاركة المرأة في قضية صنع القرار؟
3. ماهي مكانة المرأة في المجتمع وأهم التغيرات التي تحدثها في المجتمع؟
4. ماهي نسبة النساء القيادات السيادة في المجتمع الليبي؟
5. ماهي الصعوبات التي تعترضها المرأة عند توليها المناصب القيادية؟

مصطلحات الدراسة :

المرأة (لغة وإصلاحا). لغة :- (امرأة تأنيت أمرى ...، وتقول هذه امرأة ،مفتوحة الرءاء في كل حال . وقال الانباري: الألف في امرأة ،وامرى وصل ،قال :وللعرب في المرأة ثلاث لغات ،يقال :هي امرأته ،وهي مرأته ،وهي مرتة.



اصطلاحاً: تعتبر الشق الثاني من الانسان المعمر لهذه الأرض، ولفظة "المرأة" في اللغة العربية مشتقة من الفعل (مرأ) ومصدرها "المروءة" وتعني ((كمال الرجولة)) أو الإنسانية، ومن هذا كان "المرء" هو الانسان، والمرأة هي ((مؤنث الانسان)). (1) **المرأة القيادية:** هي القادرة على تربية جيل يكمل مسيرة قيادتها، من خلال الصفات والمميزات التي تستطيع أن ثورتها للأجيال القادمة، والتي من خلالها تورث للأجيال لتطورها مستقبلاً.

الدور: يعني ذلك النمط من الأعمال أو الأفعال المتوقعة من شخص خلال ما يقوم به من أنشطة تتضمن الآخرين ، وينشأ الدور كنتيجة للمركز الذي يشغله الشخص في البناء الاجتماعي حيث يتفاعل مع غيره من الأشخاص ، ويؤدي الشخص الواحد أكثر من دور واحد (2) .

الدولة: مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ، ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم (3)

الأثر: ما يخلق في نفس المرء انطباعاً قوياً (4)

التعريفات الإجرائية:

المرأة القيادية: المرأة هي نصف المجتمع ، وهي التي تشارك الرجل وتسانده في الحياة ، ويعتبر دور المرأة مهما إلى جانب الرجل من أجل تسهيل مصاعب الحياة وبناء الوطن .

الدور: سلوك يعكس متطلبات المكانة التي يشغلها الفرد .

متغيرات المجتمع: هو ذلك التغيّر الذي تحدثه المرأة في الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني مما يدفع إلى تقدم المجتمع والازدهار .

اهم التحولات الاجتماعية وقضايا مشاركة المرأة:

أولاً - التحولات الاجتماعية وقضية مشاركة المرأة في التعليم: نالت المرأة

الليبية حظاً وافراً من التعليم في ظل السياسات والتحولات الاجتماعية والثقافية خلال القرون الأربعة الأخيرة التي شهدتها البلاد على المستوى السياسي والاقتصادي.

وبذلك صارت المرأة تشارك في أغلب النشاطات الاجتماعية أسوة بالرجال ،

حيث أتاح لها التحصيل العلمي زيادة مستوى الوعي لديها ، وتفتّحت قدراتها على

كافة المؤثرات فلم تعد محصورة في بيتها الطبيعي التي لا تعد بيتها أو الحي أو

القرية التي تعيش فيها ، فهي تخرج للعمل والدراسة في المجالات الإنتاجية والخدمية،



وأن فرصة التعليم أتاحت لها الالتحاق بمختلف الوظائف والقطاعات الذي أتاح لها أن تكون تنوعاً جديداً في العلاقات الاجتماعية (علاقات العمل) (5)

ثانياً - التحولات الاجتماعية وقضية المرأة في العمل: إن تقسيم العمل أسفر في الوقت الحالي عن " العمل خارج المنزل والعمل المنزلي " ، وقد تأثرت هذه بعدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وخروج المرأة للعمل جاء نتيجة الأحداث الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات ، وما نتج عنه ، من تغيرات على العائلة كوحدة اقتصادية لنمط دخول المرأة مجالات العمل وما صاحبها من نتائج إيجابية وسلبية .

لقد توجه عدد كبير من العلماء لدراسة نموذج خروج المرأة للعمل وتحليلها، وتتفق أغلب الدراسات أن الاتجاهات الاجتماعية نحو عمل المرأة تتعدد بين النظرة التقليدية لدور المرأة والاعتراف بحقها في العمل ، وقد يكون مصدر هذه الاتجاهات نظرة متحررة نسبية تعترف بالعمل في حدود تناسب طبيعة المرأة ودورها المنزلي ، لتمييز أسباب الموافقة ، فالمؤثرات الثقافية والاجتماعية لها تأثيرها على ممارسة المرأة لحقها في العمل والاتجاه نحو تفضيل أعمال تناسب طبيعة النساء مما يحقق التوازن بين المهام المنزلية والعمل خارج المنزل مما أدى إلى الانحراف في معدلات مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويضاف إلى هذا المؤثرات عوامل أخرى أهمها التعليم والتدريب وقوانين العمل وتشريعته والوعي الذاتي للمرأة ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد اهتمت بعض الدراسات الاجتماعية بالكشف على العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتشير هذه الدراسات الى الاتفاق حول عدد من القضايا الأساسية في دراسة المرأة وتتمثل في الآتي :-

1. قياس مدى اسهام المرأة في عملية التنمية ، ومدى تقدير المجتمع لهذا الدور .
2. الاهتمام بتحديد بعض المؤشرات التي تعكس مدى تحقيق المساواة بين الجنسين باستناد الى البيانات الاجتماعية المفصلة تتعلق بالخيارات والفرص المتاحة لكل منها .
3. الاهتمام بتحديد عدد من المؤشرات عن مشاركة المرأة في مجالات العمل في إطار تحليل العلاقة بين درجة التنمية وعمل المرأة .
4. مناقشة تحسين المفاهيم في مجالات الإحصاءات ومصادر البيانات المستخدمة في قياس النشاط الاقتصادي للمرأة وخاصة "العمل الإنتاجي، والعمل المنزلي" (6)

ثالثاً – التحولات الاجتماعية "تطور أوضاع المرأة في المجتمع الليبي" : كانت ليبيا قبل اكتشاف النفط تحت حكم الاستعمار الذي خلق واقعا اجتماعيا مختلفا نظرا لعدم الاهتمام بالثقافة والتعليم والاقتصاد ، حيث كان المجتمع الليبي في تلك الفترة مجتمعا تقليديا يسوده نمط الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الجهد اليدوي أكثر من اعتماده على العلم وبالتالي كان الاهتمام متركز على كسب الرزق وليس لكسب العلم والمعرفة ، وأفرزت هذه الظروف ثقافة تقليدية يكمن فيها الرجل الذي له السلطة الكاملة على الأسرة ، وخاصة المرأة التي كانت مجرد تابعة للرجل فهو رب الأسرة الذي يجب أن يطاع في كل الأمور دون نقاش، أما المرأة فهي الكائن الضعيف الذي لا حول له ولا قوة ومكانها الأول والأخير هو المنزل ، وأدورها تنحصر في رعاية الأبناء، وهي محرومة من التعليم ومهمشة في الحياة العاملة في شؤون حياته الخاصة ، وبعد أحداث 2011 م ، نتجت عنه خطط التنمية بهدف تنوع الاقتصاد وتحويلهم من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي خدمي مما أوجب الحاجة إلى انتشار التعليم لتوفير الأيدي العاملة ، والمتخصصة للعمل في ميدان الصناعة ، وبذلك بدأت داخل المجتمع الليبي مرحلة التنمية والتحديث الاجتماعي ، وكان لهذه الأوضاع لا بد أن يواكبها تغييرا ثقافيا وانفتاحا على الثقافات الأخرى ، مما أدى إلى تغيير نوعية الحياة ونمط الثقافة السائدة إلى نمط أكثر حداثة ، حيث تغيرت أنماط القيم والمعايير وأصبح هناك احتراما للإنسان سواء للرجل أو المرأة التي خرجت للعمل ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تنمية الوعي الاجتماعي لدى كافة فئات المجتمع ولدى المرأة بشكل خاص (7) ، ولقد لخص بعض الباحثين في بيان أسباب تفهقر مكانة المرأة في العهود السابقة وانفصالها عن الحياة العامة والمجتمعية إلى عدة أمور نשמّلها فيما يأتي:-

1. غياب الوعي الديني الذي كان ينظر إلى المرأة على أساس أنها عورة حتما عليها إلا تغادر منزلها إلا إلى بيت بعلمها .
2. الظروف السياسية التي مرت به البلاد في العهود السابقة التي فرضت نفسها بالإكراه على حياة الشعب الليبي وأثرت على الواقع المعيشي ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، والتعليمي .
3. تحجب المرأة الليبية ، وانفصالها عن عالم الرجال .
4. عدم اتاحة الفرصة للمرأة الليبية لكي تتعلم حتى في المجال الديني، الأمر الذي أسهم في تفشي أميتها ، وحدّ من تعلمها ، وعمّق من تخلفها .



5. بيولوجية المرأة كأنثى جعل عدم الاعتماد عليها ؛ لأنها أقل قدرة وكفاءة من الرجل.

6. الرواسب الثقافية والسنن الاجتماعية وما تفرض على المرأة من اقتصار واجباتها على الأدوار التقليدية داخل المنزل أو الحقل في الزراعة.

ويمكن أن نلمس بعض المبادئ الجوهرية بخصوص المرأة الليبية في خطط سياستها التنموية والاجتماعية والتعليمية، والإعلامية في الآتي: -

1. إلزامية التعليم للمراحل الإعدادية للذكور والإناث.
2. توسع في إنشاء المؤسسات والمعاهد التعليمية في مختلف التخصصات فضلا عن التوسع في إنشاء دور الرعاية والحضانة، والمراكز بمختلف التخصصات التأهيلية، والثقافية، والصحية... الخ.
3. إتاحة الفرصة أمام المرأة لدخول مجال العمل على أن تتناسب أعمالها مع طبيعتها البيولوجية باعتبارها أنثى.
4. دعم النشاط النسائي بشكل عام وقيادتها النسائية بشكل خاص ودفعها إلى قيام دورها ، وإثبات جدارتها في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
5. توعية المرأة وتعريفها بأهمية دورها في بناء المجتمع، وفي المحافظة على كيان الأسرة.

6. إدخال خدمات الأمومة والشباب ضمن إطار الاستثمارات الاقتصادية.(8)

دور المرأة الليبية في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسة :

أولاً- دور المرأة في الجانب الاجتماعي : تحظى المرأة في ليبيا بحقوق قانونية وسياسية تمنحها وضعاً أفضل من نظيراتها في الدول العربية ، ولكن عوائق اجتماعية وثقافية تحوّل دون تبوء المرأة العربية مكانة تليق بها ، وتعتبر ليبيا من الدول الرائدة في المنطقة في مجال حقوق المرأة من الناحية التشريعية ، وتشدد التشريعات لصالح المرأة في كثير من المسائل على رأسها الزواج والطلاق ، حيث يمنح القانون للمرأة المطلقة حق الاحتفاظ ببيت الزوجية طالما لديها أطفال ، ويفرض على طليقها دفع إعانة مالية لها (وهو مطلب ديني) ، وفي الجوانب المدنية الأخرى ليس هناك قيد على شغل المرأة ، أي : توجد النساء في السلك العسكري ، والشرطة ، والقضاء ، والمحاماة ، وشركات الطيران .

وفي ليبيا اليوم يفوق عدد الطالبات في المراحل الجامعية عدد الطلبة (تحقق الطالبات مستويات أداء أعلى من الطلبة) ، وفي المستقبل القريب سيكون عدد الطبيبات أكثر من



عدد الأطباء ، أما في مجال التعليم الابتدائي والمتوسط فإن عدد المعلمات يفوق عدد المعلمين تقريبا خاصة في المدن ، وهناك العديد من المدارس التي يندر فيها وجود المعلمين ، وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة طفرة في اعمال المرأة بما فيها ربات البيوت اللواتي يمارسن أعمالهن من داخل بيوتهن، وتم في السنتين الأخيرتين تأسيس مجلس الأعمال يضم في عضويته عدد من السيدات الأعمال علاوة على مجلس خاص بالنساء فقط ، ويضم مجلس إدارة غرفة التجارة الليبية سيدات في عضويته من القطاع الخاص.

ويلاحظ أن عدد من النساء الناجحات في الأعمال هن من المطلقات ، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو عقلية الرجل الليبي التي غالبا ما ترفض أن تكون المرأة سيدة نفسها ومستقلة اقتصادية متمردة على التقاليد الاجتماعية التي اعتادت على المرأة تابعة للرجل وغير مستقل ذاتياً واقتصادياً، كما لا يمكن اغفال حقيقة أن عدم توفر المربيات ودور الحضانة الجيدة وخدم المنازل يجعل من إمكانية جمع المرأة بين العمل والأسرة أمراً صعباً ، خاصة إن الرجل الليبي ، والشرقي عموماً ، يميل إلى التعفف من القيام بأعمال البيت ويعتبرها نقيصة.

ثانياً- دور المرأة في الجانب السياسي : الدعوة إلى تحرير المرأة من أغلال عصر الحريم ، ومطالبة برفع القيود المفروضة عليها ، في إطار الانزواء والعزلة التي كانت تحيط بالمرأة في العالم بصفة عامة ، والمرأة العربية بصورة خاصة ، وتشجيعها للخروج والانفتاح على العالم الجديد ، بل ومشاركتها مع مجتمعها بمختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، نجد أن بعض الشعوب المتحضرة قد دعت لتحرير المرأة وإعطائها الفرص ، بل قفزت بطريقة سريعة وجادة بمنح المرأة فرصتها في الجوانب ؛ بل تخطتها وحازت على امتيازات كثيرة مثلها مثل الرجل ، تعد قضية المرأة في تحقيق السلام واحدة من أهم القضايا النظرية والعلمية التي تشغل بال المفكرين والسياسيين والمتقنين على حد سواء ، ويعود الاهتمام بهذه القضية في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا ، وبوتيرة متسارعة وملفتة للنظر في مناقشة قضايا المرأة وربطها بعدد من القضايا الأخرى المهمة على الساحة الدولية كالتنمية ، وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والعنف والاصطلاح السياسي وأخيرا يتحقق السلام العائلي ، المطلب الأول والأهم للبشرية جمعاً، حيث تم النظر للمرأة في هذا الجانب على أنها شريك أساسي في تدعيم قيم السلام في المجتمع .



حاولت المرأة الانخراط في العديد من المجالات ، خصوصا بعد اقتحام المرأة مجال التعليم ، حيث أنه يساعد المرأة لتحديد نفسها ، وفرص مكانتها في الحياة ، وانخراطها في العمل الذي ينمي شخصيتها ويربطها بالفضيلة على العمل ، ويشجعها على أخذ أغلب حقوقها المسلوبة سواء المدنية والدينية .

إن الاستفادة من قدرات المرأة في جميع السنوات التنظيمية والاجتماعية والسياسية ، حيث إن الخطاب السياسي يمنح المساواة بين الرجل والمرأة ويجسد الممارسات الميدانية ، واعتماد جميع المعايير القانونية والتشريعية وتقليد المرأة أي منصب من المناصب والوظائف حسب قدرتها التعليمية والثقافية ، فلا بد من إعطائها الفرصة لأثبات قدراتها ودعم دورها السياسي بل وصل مواهبها واجتهاداتها التي أثبتت من خلالها قدرتها العملية والعلمية بجدارة في الكثير من المجالات واليادين بصورة مشرفة ، ولا بد من الاعتراف بموضوعية أن المرأة الليبية بشكل عام حققت بعض التطورات في السنوات الماضية، فقد دخلت شتى مجالات، والتحققت بالوظائف المدنية وبالإعمال الإدارية والعسكرية، وعينت كوزير أو مدير عام ، والتحققت بالعمل الدبلوماسي وعملت في الطيران والاتصالات والهندسة والطب والتدريس ، وغيرها من المجالات (9)

الإعلام الاجتماعي للمرأة محليا ودولياً : إن دور الإعلام سواء الإعلام المحلي أو الإعلام الدولي في التركيز على دور المرأة واهتماماتها وقضاياها ومشاكلها وهمومها ، وكذلك في التركيز على دعم المرأة وتمكينها في المجتمع وحمايتها من العنف والفقر والبطالة والحرمان ومساعدتها نحو حياة أفضل.

ومن اهم القضايا التي يتم التركيز عليها تؤثر في تفعيل دور المرأة ومشاركتها في التنمية والتربية والتعليم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يجب أن يركز عليها الاعلام سواء المحلي أو الإعلام الدولي

وبالتالي لابد من توجيه الاعلام للنهوض بالمرأة ودعم مشاركتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ومجابهة العنف ضد الطفولة والنساء والتفعيل في دور الاعلام بالارتقاء بمسؤولية الأم في تنشئة وتعليم الأجيال.

ومن القضايا الإعلامية في مجال المرأة ، والتي تتعلق بشريحة قطاع المرأة في جانب قضية تعليم المرأة ومسألة عمل المرأة

وبالتالي فالإعلام الدولي اهتم بالإرشاد الدولي في تطبيق بعض من الاتفاقيات الدولية وما جاء من بنود هامة رئيسية وردت بحق المرأة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومن القضايا الهامة أيضا رعاية الأبناء وتنشئتهم ، وبالتالي لابد للأعلام



المحلي والاعلام الدولي من التركيز على تلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات و- أيضا- الصحة الإيجابية للمرأة وتنشيط الإعلام الدولي بين دول العالم من أجل التعاون لحماية المرأة.

لابد من الحث على توفير نظم المعلومات في الأجهزة المعنية بصحة المرأة ومكافحة سوء التغذية ورعاية المراكز الصحية المتعلقة بالمرأة ، وتمكينها من العمل. ومن القضايا الأساسية إضافة إلى ما سبق مسألة المشاركة السياسية للمرأة ، وهذه ضرورة ملحة حيث إن غياب المرأة عن الحياة السياسية يحرم المجتمع من جهود نصفية وخبرات في مجالات متعددة وطاقة متجددة دائما في تحقيق الأهداف من هنا يبرز دور الاعلام المحلي والعالمي بالتركيز على حق المرأة في المشاركة بالحياة السياسية بواسطة برامج هادفة من خلال الصحافة والمجلات وتغطية دورها في مواقع صنع القرار .

من هنا يأتي دور التلفزيون والفضائيات كوسائل الاتصال الجماهيري وكوسائل إعلام دولي يأتي دورها في التركيز على برامج تعليم المرأة والوعي الثقافي والاجتماعي والصحي والاقتصادي والسياسي لها وفي خلق فرص العمل وتمكين المرأة من الشروع في أخذ دورها الطبيعي في الحقل السياسي.

فالإعلام الدولي يجب أن يسهم مع الاعلام المحلي في كل بلد من اقطار العالم توثيق برنامج هادفة ثبت عالميا ودوليا وإقليميا لمساعدة المرأة في العمل وإلى جانب التلفزيون تلعب الصحافة دورا بارزا في نشر أخبار المرأة وتنقيتها وتوجيهها.

وصقل مواهبها وإبداعاتها سواء كانت قارئة للمجلات أو عاملة في حقل الصحافة النسائية ، وسواء كانت كاتبة أو محررة أو مبرمجة أو مذيعة تلفزيونية (10) .

وأخيراً يجب اعداد المرأة وتعليمها وتدريبها وإشراكها في الاعلام وفتح المجال أمام إبداعها وقدرتها كإنسان ومكافحة فقرها وإبرازها في دورها الإنساني والبعد عن الظلم ضد المرأة .

العوامل المؤثرة في جذب المرأة للعمل: هناك عدّة عوامل اقتصادية واجتماعية متشابكة تلعب دورتا فعلا في عملية جذب المرأة إلى العمل خارج المنزل، يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:

التعليم والتأهيل والتدريب : يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، ويرفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويسهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة، ومن المؤكد



أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي والمؤهل العلمي للمرأة كلما كانت نسبة مساهمتها في العمل كبيرة وفعالة وتؤثر في تغيير المجتمع.

بنية الاقتصاد وتأثيره على التوزيع السكاني واستخدام المرأة:

لعل التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم وما رافقه من نمو اقتصادي ، واجتماعي كان له تأثيره الإيجابي على معدلات إشراك المرأة في العمل في مختلف مجالات الحياة وإيجاد فرصة عمل جديدة غير التقليدية مثل التمريض ، التعليم ، الحرف اليدوية ، وظهرت فرص عمل جديدة مهمة مثل الاعمال الهندسية، والتجارية، والسياحية، والإدارية ، والخدمات الاجتماعية ، والصناعية ، كما ساعد استبدال الحرف اليدوية بالصناعات ، وإيجاد خدمات جديدة أو توسيع أخرى في التعليم والصحة والصناعة وأهمية قطاع النفط والفائض الضخم من الأموال وإيجاد مشاريع تنموية جديدة مثلاً ذلك استدعى واستوجب إيجاد أيدي عاملة ، وإحداث تغييراً جوهرياً في الطلب على عمل المرأة.

عوامل ثقافية ونفسية واجتماعية : أشارت بعض الدراسات أن العمل ضرورة إنسانية تحقق للمرأة الشعور بقيمة الذات ، الأمر الذي منحها الشعور بالرضا والقدرة على تحقيق الرسالة التي خلقت من أجلها ، وقد أكدت بعض الدراسات .
إن الواقع النفسي وتنمية الخبرات والمهارات ، ومثل هذا يخلق التبرير المنطقي لخروج المرأة الى ساحة العمل ، ويوضح قدرة المرأة على مواكبة التغيير والتنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

دور النقابات في معالجة مشاكل النساء : على الرغم من تزايد عدد النساء العاملات وخصوصاً اللواتي لهن مسؤوليات عائلية فإن نسبة التنظيم النقابي لدى النساء ولا زالت ضعيفة قياساً إلى التنظيمات النقابية في صفوف الرجال ، ولكن بالرغم من هذا فإن دور النقابات كان وما يزال دور متميزة ، فهي تبذل جهوداً لمضاعفة الحضور ونسبة المشاركة ، والإنتاج ولا زالت تؤدي دورها في تطوير وضع المرأة العاملة وضمان حقوقها ، وهذا بدوره يشجع المرأة على الانخراط في ميادين العمل.

لذلك من الواجب انخراط في المستوى النقابي والقيادي ؛ لأنه يساعد في أمور كثيرة أهمها المساعدة على تطبيق سياسة اجتماعية تضمن للنساء إمكانات وفرص متساوية مع الرجال .

الإيجابيات لخروج المرأة للعمل : يحقق العمل للمرأة شعوراً نفسياً طيباً يتمثل في تأكيد الذات والتعبير عن الإرادة والثقة في النفس والقدرة على انجاز الأعمال بشكل



دقيق ونجاح إسوة بالرجال، كما يمكن أن يحقق العمل لها الشعور بالمكانة الاجتماعية المرموقة، حيث ترى في نفسها أنها قادرة على اشباع حاجاتها بنفسها وليس في مكانة تنظر المساعدة من الآخرين، وبعض العمل لها بالمسؤولية وتحمل أعباء العمل، كما أفرز خروج المرأة أنماط سلوكية قيمة جديدة في علاقة المرأة بالرجل مبنية على إحلال التعاون والمشاركة.

وفي المجتمع الليبي أسهم خروج المرأة للعمل إلى حد كبير في مشاركتها السياسية مما جعلها تلعب دورا بارزا في الأحداث التي مرت بها البلاد، ومن جهة أخرى أدى دخول المرأة إلى ميادين العمل إلى تنظيم المجتمع بقالب جديدة لتمتلك المرأة للمشاركة بحجمها الحقيقي فنصف المجتمع عمل بمبدأ الشورى لقوله تعالى: (وَأْمُرْهُمْ شُرُورَى بَيْنَهُمْ) [سورة الشورى، الآية: 38]، وعلى المستوى الشخصي للمرأة العاملة يحقق لها العمل ضخ ماديا تستطيع من خلالها تسير شؤونه الحياتية واشباع حاجاته الأساسية (11)

المرأة الليبية وصورة المستقبل: وعلى الرغم من التطور الإيجابي لواقع المرأة التعليمي وتحسن أحوالها وتطور مكانتها ودورها في المجتمع، فإنها أي المرأة الليبية لاتزال تواجه بعض الصعوبات والعقبات الناتجة عن نظرة الثقافة الاجتماعية للمرأة، كما أن جزءا من هذه الصعاب يرجع إلى موقف المرأة نفسها لعدم ثققتها بداتها وتخليها عن كثير من حقوقها التي منحها إياها التشريعات والقوانين الليبية الحديثة، وفي الجملة فإن هذه العقبات ما يلي:

1- التأثير السلبي لبعض العادات والتقاليد والأعراف، والتي ترسم صورة محددة للمرأة كأنثى أو ربة بيت على أنها إنسان ضعيف يجب حمايته، أو معرض للانحراف يجب مراقبته وتتبعه.

2- صورة المرأة عن ذاتها بأنها غير مساوية للرجل وفي درجة ثانوية له؛ بل الأكثر من ذلك أن المرأة الليبية كثيرا ما تنسحب من الحياة العامة، وتفضل البقاء في البيت والتفرغ للأسرة والأولاد عن لقاء نفسها دون أية ضغوط من أحد، وهذا ما يشير إلى أن المرأة الليبية لاتزال ترى نفسها بمنظار الماضي والعادات والتقاليد.

وأخيرا في اتجاه المزيد من تطوير واقع المرأة لا بد من إيجاد استراتيجية تعتمد على دورين دور تقوم به الدولة نحو المرأة، ودور تقوم به المرأة تجاه نفسها، ويتمثل دور الدولة أساساً في: التصدي لعودة الأمية بين النساء واستحداث برامج تعليم الكبار، وإعادة العمل بالقوافل الاجتماعية في الأرياف والقرى، وتغيير الصورة



التقليدية للمرأة في أذهان الناس إلى حد ما ، من الكتب والمناهج المدرسية ، وتطوير التعليم المهني للمرأة وبرامج التدريب أثناء الخدمة ، و ثم وهذا مهم جدا إيجاد منظومة أو قاعدة بيانات عن واقع المرأة والأسرة والطفولة ، ويكون أساسا للبحث والتخطيط العلمي في مجال التنمية والتخطيط القطاعي ، وأما دور المرأة في اتجاه نفسها فيبدأ أساسا من إيمانها بنفسها وبقضيتها وتأكيد ذاتها والرغبة الحقيقية في التطور والعدالة مع الرجل ، والابتعاد عن الازدواجية في التفكير والسلوك الاجتماعي، الأمر الذي يحقق مكانة عالية ومشاركة فعالة في المجتمع الليبي والدولي (12).

الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة إثراء علميا للدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر في فهم واقع المرأة على جميع أصعدة الحياة التي تؤكد على أهمية دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة ، إلا أن الدراسات المحلية لاتزال بها ضعف وقصور في الميدان البحثي في القيام ببحوث علمية حول المرأة الليبية أو تطبيق نتائج البحوث والدراسات ، لأجل تفعيل دور المرأة للمشاركة الفعالة في ليبيا.

1- **دراسة : أنثروبولوجية** ، بعنوان : النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة ، بدولة مصر عام 2002م ، وهدفت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تقف عتبة أمام نجاح المرأة المهني ، وتركزت العينة على النساء اللاتي تقلدن مناصب قيادية وشملت العينة عدد 117 امرأة ، وأسفرت النتائج على أن النظام السياسي ، والتوجه الأيديولوجي للدولة يعد سبب في نجاح المرأة أو يقف عائقا أمام نجاحها (13).

2- **دراسة : ميدانية** ، بعنوان : القيم الاجتماعية المرتبطة بخروج المرأة للعمل ، لبعض الفئات الاجتماعية الريفية والحضرية بمجمعي غريان ويفرن عام 2005م ، وهدفت الدراسة إلى معرفة الظروف التي تدفع المرأة للعمل خارج البيت ، وأهم مجالات العمل التي تستقطبها ، ومدى ارتباط عملية التحديث وتأثرها بضعف المجتمع التقليدي على عينة بواقع 90 مفردة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاه إيجابي نحو قيم العمل ، ودورهن في دعم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية ، وبينت الدراسة أن أكثر المجالات المطلوبة للنساء هو قطاع التعليم (معلمات) ، وكشفت - أيضا- الأعباء المادية وتحسين ميزانية الأسرة الاقتصادية للأسرة سببا في خروج المرأة للعمل (14).



3- **دراسة:** عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة دراسة اجتماعية ميدانية في شعبية طرابلس (الشط - النوفليين - الظهره - وفشلوم - الميدان - سوق الجمعة - عين زارة) ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في مجال عملها وأثر ذلك على أدوارها التقليدية ، والكشف عن الخلفية الثقافية والاجتماعية التي تتحكم في اتجاهات الأفراد نحو عمل المرأة وكانت أهم نتائج الدراسة سيادة بعض القيم والاتجاهات المصاحبة لعمل المرأة ووجود بعض الصعوبات التي تعيق عملية التوفيق بين الأدوار المتعددة للمرأة العاملة وبنيت الدراسة أن عمل المرأة قد أخذ منحى إيجابي يتمثل في إحلال النقاش ولحوار والتفاهم.

4- **دراسة:** بعنوان الآثار الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة على أدوارها الأسرية دراسة ميدانية للمرأة العاملة المتزوجة بمدينة سبها وأجري هذا البحث على الأمهات العاملات في مجال التعليم ، الصحة، والإدارة ، والإنتاج بمدينة سبها عام 2000 م ، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر عمل المرأة خارج المنزل والعوامل التي تؤثر في الأدوار الأسرية للمرأة العاملة وتوصلت الدراسة إن عمل المرأة يؤثر في مستوى أدائها لأدوارها الأسرية يؤثر العمل على علاقة الزوجين بشكل سلبي وضعف الأداء للمرأة في الأعمال المنزلية واهمال الأطفال(15).

نوع الدراسة:

نظرا لطبيعة لموضوع الذي سوف تجرى عليه الدراسة وهو المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع ، ومدى تأثير هذا الموضوع على كافة جوانب الحياة في المجتمع الليبي ، كانت الدراسة تحليلية لعدد من البيانات والاحصائيات موجودة وموثقة قامت الدراسة بتحليلها ، وتفسيرها.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، بأسلوب العينة وتحليل بعض الخصائص الكمية من بعض الإحصائيات والبيانات الرسمية للدولة المتعلقة بالمرأة (هيئة التوثيق والمعلومات ، والكتب العلمية ، والسجلات الخاصة بالمرأة الليبية من مكتبة الجهاد الليبي ، ومراكز الأبحاث بطرابلس) للنساء القياديات في قطاعات الدولة للسنوات 1973 - 1995 - 2006.



عرض الجداول وتحليل البيانات

جدول رقم (1) يوضح توزيع النساء المشتغلات حسب أقسام المهن الرئيسية للسنوات

2006_1995_1973

| 2006 | | 1995 | | 1973 | | اقسام المهن الرئيسية |
|-------|--------|-------|--------|-------|-------|--|
| % | العدد | % | العدد | % | العدد | |
| 0.17 | 647 | 0.01 | 21 | 0.05 | 19 | أمناء المؤتمرات ومدراء الأعمال |
| 75.34 | 293004 | 70.82 | 122867 | 28.64 | 10343 | المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين |
| 14.05 | 54653 | 14.38 | 24954 | 4.81 | 1730 | مراقبو المكتبة والموظفون والإداريين التنفيذيون |
| 1.01 | 3925 | 8.21 | 14243 | 22.64 | 8178 | العاملون بمهن الخدمات والبيع والشراء |
| 4.75 | 18492 | 1.94 | 3369 | 37.87 | 13679 | العاملون بمهن الزراعة وتربية الحيوانات |
| 3.71 | 14439 | 4.5 | 7815 | 5.32 | 1921 | العاملون بالمهن الإنتاجية ومن يتمني إليهم |
| 0.96 | 3741 | 0.13 | 222 | 0.67 | 248 | غير المصنفين |
| 100 | 388901 | 100 | 173491 | 100 | 36118 | المجموع |

توضح بيانات توزيع النساء المشتغلات حسب اقسام المهن الرئيسية أن هناك تركيزاً كبيراً في المهن ، ومن يعمل معهم من الفنيين ، حيث ارتفعت نسبة العاملات (28.64) عام 1995 ثم ارتفعت لتصل إلى (75.34%) عام 2006 .

والجدير بالذكر أن النسبة لا تعني أن النساء اللبقيات جلهن من أصحاب المهن العلمية والفنية ، وإنما نتيجة لدمج أصحاب المهن العلمية والفنية مع الفنيين العاملين معهم مما أدى إلى ارتفاع عدد المشتغلات بهذه المهنة .

ففي عام 2006م حيث يوجد تفصيل أكثر الأقسام في أبواب المهن نجد أن من بين 293004 امرأة تشتغل في المهن العلمية والفنية ، ومن يعمل معهن من الفتيات ، أن هناك عددا 241640 امرأة من المشتغلات في مهن التعليم والتدريس ، والأمور الدينية ، وبنسبة تصل إلى نحو (62%) من المجموع الكلي للمشتغلات ، وعدد 30726 امرأة يعملن فنيات مساعدات في مجالات العلوم الطبيعية والحاسوب والأحياء والصحة والتعليم والتدريب والخدمات المالية ، وبنسبة تصل إلى 7.9% من المجموع



المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وأثرها في متغيرات المجتمع

الكلية ، كما أن ارتفاع عدد النساء المشتغلات في المهن الفنية هو نتيجة مباشرة للتوسع الذي تحقق في التعليم الفني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات في المعاهد الصحية ومعاهد المعلمين والمعلمات ، وهكذا توضح البيانات أعلاه أن المهن التي تشغلها المرأة الليبية العاملة تتركز في عدد قليل من المهن كالتدريس والترخيص وفنيات معامل ومختبرات ، وكذلك المهن الإدارية والمكتبية ، حيث يصل نسبة من يشتغلن في هذه المهن ، عام 2006 ما يزيد عن 85% من المجموع الكلي للمشتغلات ، مما يمثل خلافا واضحا في التركيبة المهنية للمرأة الليبية العاملة .

جدول رقم (2) يوضح توزيع النساء لأسباب الخروج لسوق العمل ودرجة أهميتها

| المجموع | مهم بدرجة كبيرة | مهم بدرجة متوسطة | غير مهم | الأسباب |
|---------|-----------------|------------------|---------|------------------------|
| 100% | 61 | 25 | 14 | مساعدة الأسرة |
| 100% | 48 | 38 | 15 | الحصول على دخل خاص |
| 96% | 6 | 18 | 81 | عذر للخروج |
| 97% | 30 | 39 | 31 | لشغل بعض وقت الفراغ |
| 98% | 57 | 30 | 13 | المساهمة في خدمة الوطن |
| 99% | 72 | 19 | 9 | تحقيق الذات |
| 98% | 66 | 22 | 12 | الحصول على مكانة خاصة |
| 98% | 65 | 24 | 11 | التعرف على الآخرين |
| 98% | 84 | 8 | 8 | اكتساب خبرات جديدة |

المصدر : مصطفى عمر التير : 2014 ، ص(63). (14)

قد يكون للمرأة أكثر من سبب للدخول إلى سوق العمل ، وقد تختلف الأسباب باختلاف الأشخاص أو تختلف درجات الأهمية المعطاة لكل سبب عند الأشخاص المختلفين ، تدل بيانات الجدول على زيادة الوعي لدى المرأة بأهمية دورها في بناء ذاتها وإبراز جدول رقم (3) يوضح أعداد الأشخاص الذين لهم تأثير على دخول النساء لسوق العمل .

| الأشخاص | تأثير قوي | متوسط | ضعيف | لا ينطبق |
|--------------------|-----------|-------|------|----------|
| الوالد أو الوالدة | 67 | 20 | 10 | 3 |
| الأخ أو الأخت | 31 | 45 | 19 | 5 |
| أقارب آخرون | 8 | 24 | 36 | 32 |
| المدرس | 10 | 25 | 25 | 41 |
| أقرب صديق أو صديقة | 42 | 20 | 13 | 18 |

المصدر : مصطفى عمر التير : 2014 ، ص(58). (14)



دورها في المشاركة الفعالة في بناء الوطن : وبما أن المرأة ليست عضو مستقلا في المجتمع ، وإنما هي عضوا في حمى الآخر الذي هو الذكر بغض النظر عن موقعه الاجتماعي في سلم المواقع في داخل الأسرة ((الأب ، أو الأخ ، أو ابن ، أو قريب" ، لذلك غالبا ما تكون القرارات مشتركة مع الطرف الآخر ، ولا تتخذ غالبية القرارات الخاصة بها بمفردها دون الرجوع إليها

نتائج الدراسة:

- 1- أثبتت البيانات العامة للحالة التعليمية للنساء الليبيات المنشغلات تحسناً واضحاً خلال الفترة من 1973-2006م كان التعليم وسيلة تخلصت المرأة من خلالها من نوع مهم من القيود التقليدية وخرجت بشكل بسيط من قالب الاجتماعي المنغلق للمرأة.
- 2- بينت النتائج أن أكثر الأسباب لدخول المرأة إلى سوق العمل لاكتساب خبرات جديدة بنسبة (98%) ، وهذا يدل على أنها عازمة الحصول على مكانة عالية في المجتمع وقادرة على التغيير وتقديم الخدمات بمستويات عليا.
- 3- أوضحت النتائج أن أكثر الأشخاص الذين كان لهم تأثير على دخول عضوية النساء لسوق العمل هم الوالدين بنسبة 67%.
- 4- بينت النتائج أن هناك تزايدا ملحوظا من سنة 1964 م إلى سنة 2006 م في أعداد النساء الليبيات في المشاركة في النشاط الاقتصادي من الفئة العمرية 15 فما فوق ، وذلك بنسبة (4.15)سنة 1964م بينما وصلت (26.44) سنة 2006 م
- 5- بينت النتائج النسبة العالية عاملات في نشاط الخدمات العامة وخدمات المجتمع في مجالات معينة أهمها التعليم والإدارة .
- 6- توضح بيانات توزيع النساء الليبيات المشتغلات حسب أقسام المهن الرئيسية أن هناك تركيزا في المهن العلمية الفنية ومن يعمل معهم من الفنيين، حيث ارتفعت نسبة العاملات 23% عام 1973 م ، لتصل إلى 71% عام 1995 م ، ثم لتصل إلى 75% عام 2006.
- 7- أوضحت بيانات الحالة العملية للنساء المشتغلات أن الغالبية العظمى منهن يعمل بمقابل وأن الجزء الأكبر من هذه الفئة هن من العاملات في الشأن الإداري للدولة أو مؤسسات القطاع العام ،وارتفعت نسبة العاملات بأجر عام 1973 إلى (56%) من المجموع الكلي للعاملات بينما ارتفعت أكثر عام 1995 لتصل إلى 97% وانخفضت قليلا عام 2006 لتسجيل نحو 94%



- 8- أن البيانات الإحصائية لتوزيع النساء المنشغلات حسب فئات السن أوضحت أن المرأة الليبية العاملة تتميز بصغر السن .
- 9 - أثبتت النتائج أن عدد الباحثات عن عمل خلال الفترة من عام 1973 م إلى 2006 م ، ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً، وبخاصة خلال العقد الأخير من هذه الفترة .
- 10- بينت النتائج أن عدد النساء العاملات في مجال تقديم البرامج الغذائية ضعيف جدا مقارنة بعدد زملاء الرجال في نفس المهمة .
- 11- أوضحت البيانات أن نسبة مقاعد المرأة في البرلمان 16 % وهي تأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالدول الأخرى.

التوصيات :

في ضوء النتائج العامة للدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تسريع تحقيق أهداف المرأة الليبية على الأصعدة كافة، وتتمثل هذه التوصيات في النقاط التالية :

- 1- التعمق في الجانب الفقهي الديني لنصوص الآيات القرآنية والمساهمة في التفسير التي تكرم المرأة وتضمن لها حقوقها .
- 2- تشجيع النساء على التعليم في جميع التخصصات التي تتماشى مع قدراتهم والمطلوبة في المجتمع بمستويات عليا .
- 3- التشجيع في المشاركة في مناشط المؤسسات المجتمع المدني للمطالبة من خلالها بتعديل مواد الدستور الليبي ليضمن حقها في المشاركات المحلية والدولية بكل كفاءة وثقة .
- 4- مواصلة المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العربية والإقليمية والدولية وتمثيل المرأة الليبية بشكل يؤكد أصالتها العرقية وقدراتها على مواكبة التطورات العصرية.
- 5- العمل على تكثيف الجهود لمعرفة التحديات التي تواجه النساء في مجال العمل.
- 6- يجب العمل على زيادة تنمية المرأة العاملة من ناحية مستواها الثقافي والعلمي.
- 7- اقتحام المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية ، والرفع من الوعي القيادي وتمكينهم لتغيير الوضع السلبي للمجتمع بشكل عام.

المقترحات:

- 1- إجراء المزيد من الدراسات العلمية والبحوث حول موضوع المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع.



- 2- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تخص الأدوار الحديثة للمرأة في المجتمع ، والعمل على تمويل هذه البحوث ، والاستفادة من نتائجها جوهريا ، وواقعياً ، وتنفيذ توصياتها ومعالجتها .
- 3-إصدار النشرات في المجالات ، وتكثيف الندوات عبر وسائل الإعلام في إبراز واقع المرأة الوظيفي ، والاجتماعي ، وتعدد أدوارها ، والصعوبات التي تواجهها ، ومحاولة إدراك ظروفها الخاصة .

الهوامش :

- 1- انتصار محمد احداش وآخرون ،سلوك المرأة في آيات القرآن الكريم ،دراسة نظرية اجتماعية نفسية ،2004م ص : 5 .
- 2- محمد سعيد أبو المجد ، دور الجمعيات الاهلية في حماية البيئة من التلوث ، مجلة الدراسات في الخدمات الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،جامعة حلوان ،كلية الخدمة الاجتماعية ،العدد الثالث ،1997. ص: 262
- 3- عبد الرحمن العيساوي ،قاموس مصطلحات علم النفس الحديث ، ط 2،دار المرفه الجامعية ، الإسكندرية ،1996. ص: 54
- 4- مرجع سابق العيسوي:1996 ، ص : 60
- 5- وسيم عبد الكريم العكروت وآخرون ،الاستقلال المادي للمرأة العاملة وعلاقتها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ،2010. ، ص 17
- 6- سناء الخولي ،الاعلام الاجتماعي ،عمان ،دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010. ص : 382
- 7- الوحيشي بييري ،علم الاجتماع العائلي ،طرابلس ،منشورات الجامعة المفتوحة ،1991.ص : 51 .
- 8- فوزي صالح الشريف ، تعدد أدوار المرأة العاملة في المجتمع الليبي وتأثير ذلك على الوظائف الأساسية للأسرة 2006. ، ص : 82 .
- 9- رضا مسعود شويشين وآخرون ،المشكلات التي تواجه المرأة في المؤسسة التعليمية 2016. ص: 24- 31
- 10- سناء الجيور ،الأسرة في عالم متغير ،ط2،دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت :لبنان،1956. ص 64-68
- 11- (مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة طرابلس: ص193)
- 12- علي الحوات ،المرأة والتنمية والعمل في ليبيا بناء مجتمع جديد ،منشورات الجامعة المغربية طرابلس ،2006م. ص : 76 - 77
- 13- فوزي الشريف مرجع سابق : 2007 ، ص 21.
- 14- فوزي الشريف مرجع سابق : 2007 ، ص: 28.
- 15- (فوزي الشريف مرجع سابق :2007، ص : 25 .

